الاقتصادية الممكنة من الغرب(٤٢). اما الحزب الديموقراطي الاشتراكي فان سياسته الخارجية واهدافه الاجتماعية لا تقدم اي أساس لتفسير موقف هذا الحزب حول معاهدة اسرائيل ، لانه في ذلك كان ما يزال ينظر بمقت الى السبيل الغربي للحكومة ويدعو الى الاشتراكية . ولكني لن اتابع البحث في هذا المنحى نظرا لافتقارنا الى المعلومات التي تساعدنا على بعض التفسيرات الممكنة .

يقال ان الصحافة الالمانية الغربية كلها تقريبا أثنت على خطة الحكومة لتعزيز البنية السفلى لاسرائيل . وما يفسر هذا التأييد هو مسألة ما تزال تحتاج الى استقصاء . وفي ما يتعلق بالرأي العام المعبر عنه في الاستطلاعات ، فقد اكتشف معهد النزباخ ان ٦٧ بالمئة من السكان قد سمعوا « بالمفاوضات بين المانيا واسرائيل المتصلة بالتعويضات على اليهود » ، في حين لم يسمع ٣٣ بالمئة بها . وطرح في الاستطلاع سؤال اخر : « هل يجب ان تدفع المانيا لاسرائيل ثلاثة بلايين مارك في شكل سلع كتعويضات ، ام هل تعتبر هذا غير ضروري ؟ » وطلب من الاشخاص الذين شملهم الاستطلاع ان يختاروا أحد اجوبة اربعة . واختار ٤٤ بالمئة السؤال الممكن الاول : «هي غير ضرورية» واختار ٢٤ بالمئة الجواب الثاني : « أجل ، لكن المبلغ مرتفع جدا » . واختار ١١ بالمئة الجواب الثالث « أجل » . وقال ٢١ بالمئة انهم « غير مقررين »(٤٣).

بيد أن هناك ما يدعو الى الشك بأن هذه النتائج كانت تعكس الرأي العام فعلا . فانه امر لافت للنظر ان مجموعة الاجوبة التي قدمها المعهد لم تشتمل على أية اجوبة تؤلف حججا مؤيدة للمعاهدة وانها لم تشمل الا حجة واحدة ضد المعاهدة (« هي غير ضرورية ») . ويتساءل المرء عن نوع النتائج التي كان المعهد سيصل اليها لو اتيح للاشخاص الذين شملهم الاستطلاع الادلاء بأجوبة معينة اخرى ، مثلا حول التبرير الرسمي للجمهورية الاتحادية بانه ينبغي التعويض على اسرائيل للنفقات التي تكلفتها في استيعاب اللاجئين اليهود . فقد كان من شأن هذا السؤال ان يوضح تمام التوضيح ان التعويضات التي دفعت لدولة اسرائيل هي بالاضافة الى التعويض عن اليهود الافراد الذين تعرضوا للاضطهاد . لنتذكر كيف صاغ المعهد السؤال الاول من السؤالين اللذين ننظر فيهما الان ، فقد أشار الى مفاوضات مع اسرائيل تتعلق بتعويضات « على اليهود » . والى ذلك ، كان ٣٣ بالمئة ممن طرح عليهم السؤال لم يسمعوا قط بهذه المفاوضات مع اسرائيل. ويمكن للمرء ان يفهم من « الاجوبة الحرفية » التي جمعها المعهد ان بعض الاشخاص الذين اجابوا بالايجاب كانوا يفكرون بالتعويضات الفردية . مثال ذلك : « لا بد من التعويض على الذين اصيبوا بجراح ». وانه أمر لافت للنظر ان الجواب « ولكن فقط لليهود المسنين والمرضى الذين تألموا » فسره المعهد على أنه يعني « أجل ، ولكن المبلغ مرتفع جدا ». كما أن نتائج الاستطلاع ربما كانت تختلف لو أن المعهد أتاح المجال لجواب يعبر عن السبب الحقيقي الذي حدا بالجمهورية الاتحادية الى عقد هذه المعاهدة ، وهو الحصول على فوائد اقتصادية وسياسية معينة . واخيرا فان الحجة الوحيدة ضد المعاهدة التي كان بالامكان اختيارها — « هي غير ضرورية » — حولت الانتباه عن حجج اهم منها بكثير . ومهما كانت العلاقة بين الرأي العام المعبر عنه في الاستطلاع وسياسة الحكومة ، فلا يمكن التوصل الى اية استنتاجات هنا وذلك ببساطة لان رأي هذا الشعب المخدوع بقي غير معروف .

المساعدة العسكرية لاسرائيل(٤٤)

في خريف عام ١٩٦٤ صار معروفا على نطاق واسع ان المانيا الغربية كانت تدرب الجنود الاسرائيليين وتزود اسرائيل بالاسلحة . وكانت هذه النشاطات قد احيطت بالكتمان حتى ذلك الحين . وقالت صحيفة **فرانكفورتر ألغيماينه** ان حكومة المانيا الغربية قد وعدت اسرائيل بتسليمها ٥٠ طائرة . ١٥٠ دبابة اميركية ، غواصتين اثنتين ، ٦ زوارق بخارية سريعة وعددا من سيارات الشحن والصواريخ المضادة للطائرات والصواريخ المضادة للدبابات. ولم تكن الغواصات والزوارق البخارية السريعة وبعض الدبابات الموعودة قد شحنت بعد. واعترفت « دوائر حكومية » بأن الاسلحة التي تم تسليمها فعلا كانت بقيمة ٢٥٠ مليون مارك الماني . وقال كاتب المقالة ان هذه الاسلحة أغلى ثمنا من ذلك بكثير(٤٥). وعندما اوقفت الشحنات صرح ناطق بلسان الجمهورية الاتحادية بأن ٧٠ بالمئة من التعهد